رجى التكرم بقراءة الشروط والأحكام (**"شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال"**) التالية بكل عناية.

تحدد شروط هذه الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال حقوق والتزامات الزبون والبنك، عند قيامه باستخدام الخدمات المصرفية لميسرة عبر الهاتف النقال .هذه الشروط المصرفية ملزمة قانونا من خلال تطبيق للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال، ويعتبر تقديم طلب للحصول على الخدمة إقراراً من الزبون بموافقته على هذه الشروط.

نطاق شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وعبر الانترنت

1.1. هذه الشروط للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال هي بالإضافة إلى ويجب اقرانها مع البنود والشروط المتعلقة بأي حساب للزبون وشروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك (**"شروط الخدمات المصرفية عبر الانترنت"**). إذا كان هناك أي تضارب أو تناقض، فإن شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تسود فيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، ولكن ليس بالنسبة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت .تنطبق شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت على الخدمات المصرفية للهاتف النقال إلى الحد المتعلق والخاضع لشروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، من بين أمور أخرى، إلى جميع الشروط الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الانترنت التالية :

1.1.1. **"كلمة المرور"** و **"رمز الأمان"** تشملان كلمة المرور ورمز الامان التابعين لشروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال؛ و

1.1.2. **"الخدمة"** تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

1.2. هذه الشروط للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تتعلق فقط بالحسابات الفردية باسم الزبون والحسابات المشتركة التي يحملها الزبون مع شخص آخر، ولكن فقط في حالة إذا كان كلا من أصحاب الحسابات لديهم تفويضا كاملا لتشغيل الحساب بشكل مستقل (**"الحسابات المؤهلة"**)

التعريفات

2.1. التعريفات في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت سيتم تنفيذها في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال إلا إذا عرف مصطلح مستقلا في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

2.2. يكون للمصطلحات المذكورة في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المعاني المحددة التالية:

"الحساب" أو حساب الدفع عبر الهاتف النقال ميسرة يعني الحساب الإلكتروني المرتبط بخدمات الدفع عبر الهاتف النقال البنك الخاصة بك.

"**خدمة محفظة البنك**" يعني جميع الخدمات المالية الالكترونية المتعلقة ببرنامج محفظة البنك للهاتف النقال لتقديم خدمة الدفع من حساب لآخر
"**معاملات الدفع عبر الهاتف النقال**" يعني أي تعليمات منك لتحويل المال / الاموال إلى حساب الدفع عبر الهاتف النقال المستفيد من وقت لآخر.
"**كلمة المرور لمرة واحد** (OTP)" يعني كلمة المرور لمرة واحدة والصالحة فقط عند الدخول إلى التطبيق أو المعاملة لمرة واحدة فقط على نظام الكمبيوتر أو أي جهاز رقمي آخر.
"**خدمة الدفع من حساب لآخر**P2P" تعني الوسيلة لتنفيذ معاملات الدفع من حساب لآخر.
"**المدفوعات من حساب لآخر**" باستخدام خدمة التواصل من حساب لآخر بالخصم من حساب الدفع عبر الهاتف النقال المرسل لإرسال الأموال إلى حساب الدفع عبر الهاتف النقال المستلم/المستفيد .
المستلم / المستفيد يعني أي شخص (بما في ذلك نفسك) الذي تم تعيينه من قبلك أو أي شخص ليكون المستفيد من الأموال من حسابك في ظفار الإسلامي بمعنى أي شخص يتلقى المدفوعات من المرسل نتيجة خدمة الدفع من حساب لآخر.
المرسل يعني أي شخص (بما في ذلك أنت أو أي عميل آخر) يستخدم أي خدمة دفع P2P لإرسال الدفع/الأموال إلى المستفيد.

2.3. تعني مصطلحات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال التالية:

2.3.1. عبارة"تشمل" و"بما في ذلك" لا يجب أن يتم تفسيرها بتأثير محدد؛
2.3.2. إن كافة الإشارات للزبون تشمل المفرد والجمع سويا؛
2.3.3. إن كافة الإشارات للزبون متى ما وردت بصيغة المذكر سوف تشمل صيغة المؤنث والزبائن من الشركات؛
2.3.4. تستخدم العناوين للسهولة فقط ولا تؤثر في تفسير شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال؛
2.3.5. عبارة"كتابيا" تشمل أي اتصال أرسل برسالة أو فاكس أو بريد إلكتروني؛
2.3.6. إن كافة الإشارات إلى الوثيقة تتضمن الوثيقة التي قد يتم تعديلها من وقت لآخر والتي قد يتم استبدالها؛ و
2.3.7. عبارة "الشخص" تشمل الشخص الطبيعي وأي هيئة أو كيان سواء أدرجت أم لا.

حسابات المستحقين والتطبيق

3.1. يشكل قبول الشروط المنصوص عليها في هذه الإتفاقية للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال العقد المبرم بين البنك والزبون، ويعتبر تقديم طلب للحصول على الخدمة إقراراً من الزبون بموافقته على أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ستكون متاحة على جميع الحسابات المؤهلة مع البنك، سواء كانت مفتوحة الآن أو في المستقبل .لا يمكن أن تستخدم الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في بعض أنواع الحسابات وسيقوم البنك بتقديم المشورة للزبائن من وقت لآخر بخصوص الحسابات التي تكون مؤهلة.

3.2. سيقوم البنك بتقديم المشورة للزبون من وقت لآخر عن التطبيق المستعمل للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .لن يكون هناك أي التزام على البنك لدعم جميع الهواتف النقالة والتطبيقات أو الإصدارات الخاصة بهم.

نطاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

4.1. إن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تكون متاحة فقط للهواتف النقالة واتصالات البيانات التي تلبي المواصفات المطلوبة والاشكال التي قد يحددها البنك من وقت لآخر.

4.2. سيكون دليل المستخدم بخصوص عمليات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال متوفرا للزبون .يجب على الزبون متابعة جميع إرشادات المستخدم ذات الصلة عند استخدام أو الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.3. يقوم البنك بإخطار الزبون من وقت لآخر عن التغييرات بالطريقة التي يتم فيها استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .يجب على الزبون متابعة جميع هذه التغييرات عند الدخول إلى /استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.4. يفترض توفر الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، إلا أن البنك لا يضمن حصول ذلك في جميع الأوقات .يوافق الزبون على أن البنك يحق له في أي وقت، وفقا لتقدير البنك المطلق ودون إشعار مسبق، وقف تشغيل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال للتحديث والصيانة والتطوير، أو لأي غرض آخر يراه البنك مناسبا، وفي هذه الحالة، لا يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة أو مسؤولية أو أضرار التي قد يتكبدها الزبون أو أي طرف ثالث نتيجة لذلك.

4.5. قد يختلف نطاق وميزات ووظائف الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل البنك من وقت لآخر .يوافق الزبون ويقر بأن:

4.5.1. بعض الخدمات غير متوفرة في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وقد تصبح أو قد لا تصبح متاحة في المستقبل؛

4.5.2. بعض الخدمات المتوفرة حاليا في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال قد يتم إيقافها؛ و

4.5.3. يجوز للبنك، وفقا لتقديره المطلق، ودون إشعار مسبق، إضافة، او زيادة، او تغيير، أو إيقاف، أو إزالة أي خدمة أو كل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، أو أي وظيفة أو ميزة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، من دون إعطاء أي سبب ودون تكبد أي مسؤولية.

4.5.4. يقر الزبون بأنه وفي حالة فتح حساب ادخاري جديد عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال فإنه يجب عليه التوقيع بنفس التوقيع /التوقيعات المحددة للحساب الرئيسي.

4.6. يخول الزبون البنك دون رجعة ودون قيد أو شرط الوصول إلى كل ما قدمه من حساب /حسابات البنك للمعاملات المصرفية أو غيرها من معاملات الزبائن من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.7. دون المساس بالبند1.1 ، ولتجنب الشك، تطبق جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للحسابات المشتركة أيضا على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .في حال تعارض أو تضارب التعليمات من اثنين من أصحاب الحساب (2) أو أكثر من أصحاب الحسابات المشتركة، يحق للبنك العمل على أي واحد من هذه التعليمات دون أي مسؤولية عن أي فشل في التصرف بناء على تعليمات أخرى.

نطاق خدمات الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي

5.1. وفقا لشروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، إذا قمت بتفعيل خدمات الدفع عبر الهاتف النقال للبنك، سوف تتمكن من تنفيذ معاملات الدفع عبر الهاتف النقال باستخدام خدمات الدفع عبر الهاتف النقال البنك ورقم حساب الدفع عبر الهاتف النقال بظفار الإسلامي المقدمة لك عند تفعيل خدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك.

5.2. حسب تقديره المطلق، يمكن للبنك تدشين معاملات الدفع عبر الهاتف النقال جديدة أو وقف أي معاملات الدفع عبر الهاتف النقال قائمة من وقت لآخر.

5.3. يتم تنفيذ جميع معاملات الدفع عبر الهاتف من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي عن طريق رمز الحماية أو كلمة المرور الخاص بك أو عن طريق خيار البصمة المتاح لك من قبل البنك للمستخدم/المستخدمين لإعطاء الموافقة لمعالجة أي من معاملات الدفع عبر الهاتفالنقال من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وكلمة المرور لمرة واحدة (OTP)المقدمة إليك على رقمك المسجل و / أو عنوان البريد الإلكتروني أو عن طريق أي وسائل أخرى التي قد ينفذها البنك من وقت لآخر.

5.4. إذا تم إرسال معاملة الدفع عبر الهاتف النقال مكتملة إلى المستفيد الخاطئ، يجب عليك الاتصال بمركز اتصالات ظفار الإسلاميعلى (+968) 24775777 لبدء عملية تغيير/استرجاع الأموال، لن يكون البنك مسؤولا في حالة عدم تمكنه من استرجاع الأموال بالنيابة عنك.

5.5. سيتم إصدار رقم معاملة مميز لكل معاملة من معاملات الدفع عبر الهاتفالنقال لإضافته على الإيصال الالكتروني المرسل إليك . يتم استخدام رقم المعاملة هذه لتعقب وتعرفة جميع معاملات الدفع عبر الهاتف النقال التي تم اجراؤها على حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك وسيتطلب منك تقديم أرقام المعاملات في حال رغبتك في الاستفسار عن معاملات الدفع عبر الهاتفالنقال في حسابك للالدفع عبر الهاتف النقال في ظفارالإسلامي.

5.6. يتم تجميع/تراكم الأموال في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك عن طريق

I. الأموال المستلمة من المرسل و/أو

II. الأموال المحولة إلى حساب ظفار الإسلامي من الدفع عبر الهاتف النقال في الحساب الرئيسي حسب شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

سيبذل البنك جهودا معقولة تجارياً لتوفير الأموال لك فور حصول البنك على التسوية النهائية لمعاملة التمويل.

5.7. يمكنك سحب أموال من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي إلى حسابك الرئيسي.

5.8. يمكنك استخدام الأموال المتوفرة في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي فقط للمدفوعات من حساب لآخر والسحب منها حسب ما هو مذكور في الفقرة 5.7 أعلاه.

5.9. لا يمكن لأي معاملة باستخدام حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي للمدفوعات من حساب لآخر تجاوز المبلغ 500ر.ع (خمسة مائة ريال عماني فقط) كمعاملة فردية أو15,000 ر.ع (خمسة عشر ألف ريال عماني فقط) لإجمالي المعاملات لأكثر من 30 يوماً .قد يفرض البنك قيوداً إضافية على المبلغ أو عدد مرات تكرار السحوبات المسموح بها وتخضع هذه القيود للتغييرات.

5.10. لا يقوم البنك بسداد أي فوائد لك على أموالك المحتفظة في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي أو على أية أموال آخرى.

5.11. إذا أصبحت الأموال في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي تحت الصفر سالب (لأي سبب من الأسباب، فإنك تفوض البنك ببدء الخصم أو فرض رسوم على حسابك الرئيسي لرفع رصيدك في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ميسرة إلى 0 ر.ع أو استخدام الوسائل أخرى للاسترداد هذا المبلغ .يظل التفويض ساري المفعول بموجب البند 5.11 عندما تكون زبونا لدى البنك ولمدة تسعين (90) يوما من بعد إنهاء الخدمة أو إلغائها .سيتم اعتبار المبلغ السالب كقرض حسن ولن يقوم البنك بتحصيل رسوم الرصيد السالب.

5.12. يمكننا تقييد خاصية الدخول إلى حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي بشكل مؤقت أو دائم، في حالة الشك بأنشطة مشبوهة تتعلق بحساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار ألإسلامي .لا نتحمل أي مسؤولية عند تقييد خاصية الدخول إلى حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي بسبب الشك في نشاط مشتبه به .إذا لم نقم بإتمام معاملة باستخدام حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك في الوقت المحدد أو بالمبلغ الصحيح وفقا لاتفاقيتنا معك (بخلاف القيود المفروضة بسبب النشاط المشبوه)، سنكون مسؤولين عن المبلغ الصحيح للتحويل .ومع ذلك هناك بعض الاستثناءات .لن نكون مسؤولين عنها، على سبيل المثال:

I. إذا ومن دون خطأ البنك لم يكن لديك الرصيد الكافي في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي لاجراء خدمة الدفع P2P من حساب لآخر
II. إذا كانت معلومات المعاملة المقدمة من قبلك أو طرف ثالث غير صحيحة أو غير ملائمة
III. إذا حالت ظروف خارجة عن إرادتنا) مثل الفيضانات أو الحرائق (ومنعت من اجراء أي معاملة، على الرغم من الاحتياطات اللازمة التي اتخذناها؛

5.13. لاستخدام خدمة الدفع من حساب لآخر يجب عليك تسجيل واحد أو أكثر من الحسابات الرئيسية كحساب تمويلي لخدمة الدفع من جهاز لآخر.

5.14. تتوفر حاليا خدمة الدفع من حساب لآخر فقط للطرف المرسل و المستقبل المقيمين في سلطنة عمان و خلافهم المستوفين لمتطلبات شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .لا يمكن استخدام خدمة الدفع من حساب لآخر للمعاملات التجارية، خلاف المعاملات التجارية بين الأفراد .يوافق جميع مستخدمي خدمة الدفع من حساب لآخر على القيود

المبينة في هذه الشروط والأحكام للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .و أي إساءة استخدام لخدمة الدفع من حساب لآخر بما يخالف متطلبات أحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال سوف يؤدي إلى إيقاف صلاحية المستخدم لخدمة الدفع من حساب لآخر و /أو الخدمات الأخرى.

5.15. عندما تقوم بطلب تفعيل الدفع من حساب لآخر من خلال خدمة الدفع من جهاز لآخر، يجب أن يكون هناك رصيد كاف في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك .لمثل هذه المدفوعات فإنك تخول البنك بما يلي:

I. بالنسبة للدفع من حساب لآخر عبر حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك، يتم خصم أموال الدفع من حساب لآخر من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك.

II. إجراء أي إيداع أو خصم في وقت لاحق من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك وذلك لمعالجة أي عوائد، تحمل نفقات، استرجاع مبالغ، تعديل او رفض، تصحيح أي خطأ ذو صلة أو إعادة إرسال المدفوعات من جهاز لآخر.

5.16. إن تخويلك بموجب هذا القسم سيظل نافذا وساريا طالما كنت زبونا ولمدة 90 يوما بعد إنهاء أو إلغاء الخدمات

5.17. تتوفر خدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك حاليا فقط للطرف المرسل والمستقبل المقيمين في سلطنة عمان وخلافهم المستوفين لمتطلبات شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .لا يمكن استخدام خدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك للمعاملات التجارية، خلاف المعاملات التجارية بين الأفراد .يوافق جميع مستخدمي خدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك على القيود المبينة في هذه الشروط والأحكام للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .وأي إساءة استخدام لخدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك بما يخالف متطلبات أحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال سوف يؤدي إلى إيقاف صلاحية المستخدم لخدمة الدفع عبر الهاتف النقال البنك.

5.18. إذا قمت بتفعيل خدمة الدفع من حساب لآخر من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك ولم يكن هناك رصيد كافٍ للمدفوعات من جهاز لآخر، سيتم خصم المبلغ المطلوب من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك .وإذا كان الرصيد في حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك بالسالب كنتيجة لهذا الخصم، سيتم الخصم من حسابك الرئيسي إلى أن يصل حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي الخاص بك الى رصيد صفر ر.ع.

5.19. سيحتفظ البنك بتعليق المبالغ التي تم خصمها من حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي والمحوّلة الى الطرف المستلم .لن يكون بإمكانك الوصول الى هذه الأموال في مرحلة تحويلها الى الطرف المستلم.

5.20.يتم اكتمال طلب الدفع من حساب لآخر عندما (1) يتم إيداع الاموال في حساب الدفع عبر الهاتف النقال المستلم وتكون متاحة للاستخدام او السحب من قبل المستلم .يمكن للزبون أن يطلب من البنك إلغاء الدفع من حساب لآخر قبل اكتمال مثل هذا الدفع وفقا لأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال .يمكن للزبون أن يطلب من البنك إلغاء الدفع من حساب لآخر من خلال الاتصال بالبنك على (24775777 968+). سيقوم البنك ببذل الجهد بالمقياس التجاري المتعارف عليه لإلغاء الدفع من حساب لآخر بناء على طلب الزبون .إذا تمكن البنك من إلغاء الدفع من جهاز لآخر، سيتم ايداع المبلغ في

حساب الدفع عبر الهاتف النقال ظفار الإسلامي للطرف المرسل والذي تم استخدامه لتمويل الدفع من جهاز لآخر .يمكن للبنك استقطاع الرسوم المطبقة من المبلغ المسترجع وفقا لأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ووفق الحد المسموح به قانونيا .ولا يمكن إلغاء المدفوعات من حساب لآخر التي تم إكمالها على النحو المبين في هذه الفقرة.

5.21. يحتفظ البنك بالحق في (لكنه غير ملزم) بتوفير الأموال الى المستلم قبل استلام البنك للتسوية النهائية لمعاملة تمويل الزبون . كما يحتفظ البنك بحسب سلطته المطلقة بالحق في تأجيل تحويل الأموال الى المستلم أو حجزها في حساب الدفع عبر الهاتف النقال المستلم.

5.22. بدون الإخلال بما سبق ذكره، سيقوم البنك ببذل الجهد بالمقياس التجاري المتعارف لتوفير الأموال الى المستلم في مدة لا تزيد عن يوم عمل واحد بعد استلام البنك للتسوية النهائية لمعاملة تمويل الزبون .فيما عدا ذلك، وكما هو مبين في أحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، لا يتحمل البنك المسؤولية تجاهك أو تجاه أي شخص آخر عن أي تأخير في توفير الأموال الى المستلم.

إجراءات الأمن والدخول

6.1. يقوم البنك بإصدار الرموز الأمنية للدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتي قد تكون مختلفة عن تلك التي صدرت لخدمات البنك الأخرى .يجوز للبنك أيضا إصدار متطلبات منفصلة، والقيود والتعليمات وإجراءات الدخول، أو أي شروط إضافية تتعلق بالدخول واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتطبيق، ورموز الأمن للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ونقل التعليمات (**"إجراءات"**). قد تختلف جميع الإجراءات من قبل البنك من وقت لآخر .يوافق الزبون ويتعهد بالالتزام والامتثال لكافة الإجراءات التي قد يصدرها البنك من وقت لآخر.

6.2. لا يتم إلزام أو إجبار البنك على اتخاذ أي إجراء بشأن أي تعليمات لا تتوافق بشكل صحيح مع الإجراءات ويجوز للبنك رفض هذه التعليمات غير المتوافقة.

6.3. يجب على الزبون تأمين التطبيق والرموز الأمنية المثبتة في هاتفه النقال مع كلمة مرور .يجب أن تبقى جميع كلمات السر ورموز الأمن في سرية تامة، ويجب ألا يتم الكشف عنها إلى أي شخص آخر .يوافق الزبون أيضا على تأمين الهاتف النقال باستخدام رقم سري لقفل وفتح لوحة المفاتيح، إذا كان الهاتف النقال لديه هذا المرفق.

6.4. يجب على الزبون ألا يترك الهاتف النقال الخاص به بعيداً عن رقابته في الوقت الذي يتم الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، أو رموز الأمن، سواء مع أو من دون موافقة الزبون.

6.5. في حال فقدان الزبون أو استبدال أو أجزاء مع امتلاك أو السيطرة على هاتفه النقال الذي يتم تحميل التطبيق و /أو رموز الأمن عليه، أو إذا كان الزبون لديه سبب للاعتقاد بأن شخصا دخل إلى حسابه /حساباتهم المصرفية باستخدام التطبيق أو رموز

الأمن، يجب عليه أن يخطر البنك فورا وتكليفه بسحب رموز الأمن فورا، وتقديم طلب جديد للتسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

6.6. حتى وما لم يخطر الزبون البنك وفقا للفقرة 5.5، يعتبر جميع التعليمات التي تلقاها البنك والتي ترتبط مع رمز الأمن للزبون قد جاءت من الزبون، ويحق للبنك الاعتماد على مثل هذه التعليمات، سواء كانت قد صدرت فعلا من الزبون أم لا .يقر الزبون بأن البنك قد لا يكون قادرا على عكس أو إلغاء أي معاملة يتم تنفيذها بناء على تعليمات وردت قبل إخطار الزبون للبنك.

6.7. دون المساس بالبند 1.1 أعلاه، وتجنب الشك، جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتعلقة بما يلي:

6.7.1. المسائل الأمنية والحماية، ومسؤوليات الزبون للأمن والسرية؛
6.7.2. الحفاظ على رموز الأمن وكلمات السر، واستخدامهم؛
6.7.3. تجهيز وتنفيذ المعاملات؛
6.7.4. إعطاء الزبون تعليمات للبنك؛
6.7.5. مسؤولية الزبون عن المعاملات غير المصرح بها؛ و
6.7.6. اعتماد البنك وتمثيله على تعليمات، ينطبق أيضا على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ورموز الأمن وكلمات السر الصادرة بموجب الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وذلك رهنا التغييرات الضرورية التي تبذل في مجال البناء، وبصيغته المعدلة من هذه المادة 5، إلا إذا كان أي حكم من هذا القبيل ليس ذا صلة بالخدمات المصرفية عبرالهاتف النقال.

التطبيق

7.1. عند الانتهاء من إجراءات التسجيل المقررة، سوف يسمح للزبون بتحميل التطبيق للتثبيت على هاتفه النقال ويتم منح حق غير حصري، غير قابل للتحويل لاستخدام التطبيق، ولكن على أساس وبشكل خاضع دائما لاعتراف الزبون والاتفاق بأنه لن يفعل التالي:

7.1.1. استخدام التطبيق لأي غرض آخر غير الدخول إلى حساب /حسابات الزبون نفسه عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال على هاتفه الخاص؛
7.1.2. تحميل أو تثبيت التطبيق على الهاتف النقال الذي لا يملكه الزبون أو ليس لديه أي سيطرة عليه؛
7.1.3. السماح أو تمكين أي شخص بالدخول إلى التطبيق أو ترك هاتفه النقال غير مراقبا بطريقة تسمح للشخص بالدخول إلى التطبيق؛
7.1.4. إعادة إنتاج أو تعديل أو عكس هندسة التطبيق أو السماح لشخص آخر للقيام بذلك؛ و
7.1.5. السماح لأي شخص بالوصول إلى رموز الأمن الخاصة بالزبون أو حتى تمكين أي شخص ان يقوم بتحميل نسخة من التطبيق.

7.2. يتوفر التطبيق للزبون وفقا لسياسة" كما هو منصوص"، ولا يرصد أي ضمان فيما يتعلق بالتطبيق، بما في ذلك أي ضمانات فيما تتعلق بالتسويق له، وملاءمة لغرض، والرضا عن الجودة أو الالتزام مع المواصفات، وجميع الضمانات التي يمكن أن ينطوي عليها القانون أو العرف تكون مستثناة .وبالإضافة إلى ذلك، يوافق الزبون على أن البنك لا يمكن التأكد من أن التطبيق سوف يكون متوافقا أو قد يتم استخدامه جنبا إلى جنب مع أي هاتف نقال، ويوافق الزبون على أن البنك ليس مسؤولا وأنه لن يسعى لجعل البنك مسؤولا عن أي عدم توافق أو عن أي خسارة أو ضرر إلى أي هاتف نقال والتي قد تكون ناجمة عن التطبيق أو عملية التحميل.

المسؤولية والتعويض

8.1. لتجنب أي شكوك، يوافق الزبون على أن جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتعلقة بمسؤولية الزبون ومسؤولية البنك بما في ذلك المؤهلات، والاستثناءات، والقيود تسري على شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المقدمة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

8.2. على وجه الخصوص، يقر الزبون ويوافق على أنه بالإضافة إلى الأحداث المنصوص عليها في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي لا يكون البنك مسؤولا عنها، والتوفر والأداء السليم للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال يعتمد على كثير من الظروف المتغيرة، بما في ذلك الموقع، وتوفر شبكة الهاتف النقال، وقوة الإشارة، وحسن عمل الأجهزة والبرمجيات والهاتف النقال للزبون .ولن يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة أو مسؤولية أو ضرر ناجم عن عدم توفر أو اختلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لأي سبب من الأسباب.

8.3. يوافق الزبون على تعويض البنك عن أية أضرار أو خسائر، أو تكاليف، او المسؤولية التي يتحملها البنك وزبائنه أو أي طرف ثالث، وضد أي مطالبة أو دعوى مرفوعة من قبل طرف ثالث الذي يكون بأي شكل من الأشكال نتيجة الاستخدام غير اللائق للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل الزبون أو نتيجة أي خرق من قبل الزبون لهذه الاتفاقية.

8.4. قام البنك بتوخي الدقة اللازمة في توفير الخدمات المرتبطة بالتمويل الشخصي ومؤشر الأسهم ولكن يجب على المستخدمين عمل التحليلات الخاصة بهم والتي يرونها مناسبة فيما يتعلق بالقرارات المالية والاستثمارات المحتملة وعليهم أن يدرسوا بشكل كامل المعلومات الأخرى المتاحة لهم .يقر المستخدمون بأن المعلومات المرتبطة بالتمويل الشخصي ومؤشر الأسهم لغرض المعلومية فقط وأنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل ولذلك فإن البنك لا يقدم أي ضمان بشأن صحتها أو اكتمالها . علاوة على ذلك، يوافق المستخدمون بغير رجعة على أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق باستخدام التمويل الشخصي أو خدمات مؤشر الأسهم.

المصاريف والرسوم

9.1. يوفر البنك هذه الخدمة من غير إحتساب أية رسوم .لكن بعض المعاملات تخضع لرسوم معينة، ويتم نشر تفاصيلها على الموقع الإلكتروني لظفار الإسلامي .ومع ذلك يحق للبنك أن يتقاضي مستقبلاً رسوماً على الخدمة، ويمكن أن يتم إبلاغ الزبائن بذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموقع البنك على الإنترنت أو كتابيا.

9.2. لن يتحمل البنك أي التزام أو مسؤولية عن الرسوم التي قد تفرضها شبكات الهاتف النقال على الزبون نتيجة استخدام خدمات البيانات وخدمات الرسائل النصية القصيرة، ويتحمل الزبون دفع هذه الرسوم.

9.3. يفوض الزبون البنك بإقتضاء كافة الرسوم التي يمكن أن تتقرر من وقت لآخر على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وذلك بخصم تلك المبالغ من أي حساب من الحسابات التي يحتفظ بها الزبون لدى البنك.

9.4. يحق للبنك قطع الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر الانترنت في أي وقت ودون أي إشعار إلى الزبون إذا كان رصيد حساب الزبون أقل من مبلغ الحد الأدنى المطلوب لإقتضاء ما هو موضح في المادة أعلاه، أو/و إذا لم يتم سداد الرسوم المستحقة وذلك بدون أن يتحمل البنك أي مسئولية مهما كانت قد تنشأ عن قراره بقطع الخدمة.

إنهاء الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لظفار الإسلامي

10.1. يجوز للزبون طلب إنهاء استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في أي وقت من الأوقات .ويكون الزبون مسؤولاً عن أية معاملات تتم في حسابه/حساباته سابقة على إنهاء الخدمة وتأكيد البنك على ذلك.

10.2. يجوز للبنك تعليق أو إنهاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في أي وقت .وحيثما أمكن، فسيتم إعطاء إشعار مسبق للزبون .إذا تم تعليق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال أو إنهاؤها من قبل البنك، فإن البنك لا يتحمل أية مسؤولية من أي نوع عن أي رسوم أو تكاليف أو نفقات يتكبدها الزبون أو أي طرف ثالث نتيجة لهذا الإيقاف أو إنهاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

10.3. سينتج عن إقفال كافة حسابات الزبون، إنهاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال بشكل تلقائي.

10.4. يجوز للبنك تعليق أو إنهاء الخدمة دون إشعار مسبق إذا أخل الزبون بهذه الشروط والأحكام أو إذا علم البنك عن وفاة أو إفلاس الزبون أو قصور في أهليته القانونية.

الدليل

11.1. يوافق الزبون على أن جميع التعليمات التي تنتقل عن طريق هاتفه النقال أو غير ذلك أصدرت من قبل الزبون بصيغة إلكترونية:

11.1.1. هي وثائق مكتوبة، ويوافق الزبون على عدم النزاع أو الطعن في صحة أو نفاذ أي تعليم على أساس أنه ليس وثيقة مكتوبة والزبون يتنازل بموجبه عن أي حق من هذا القبيل قد تكون لديه في القانون؛ و

11.1.2. هي وثائق أصلية ويوافق الزبون على عدم الطعن في قبول أي تعليم على أساس أن يتم ذلك في شكل إلكتروني.

11.2. يقر الزبون ويوافق على أن سجلات البنك وأية سجلات تتضمن التعليمات أو تنفيذها، او معالجتها أو التي تتأثر من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل الزبون أو أي شخص يزعم أن يكون الزبون، أو أي سجل للمعاملات المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وأي سجل لأي عمليات للحفاظ على تلك الخدمات أو من قبل أي شخص ذي صلة معتمدة من قبل البنك والتابع ل أو المتعلق بالخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، سواء المخزنة في شكل إلكتروني أو مطبوع، سوف تكون ملزمة وقاطعة على الزبون لجميع الأغراض على الإطلاق، ويجب أن تكون أدلة التعليمات والمعاملات حاسمة ومن مسؤولية الزبون تجاه البنك .ويوافق الزبون بموجبه أن جميع هذه السجلات هي أدلة مقبولة ويجب على الزبون عدم الطعن أو التنازع في قبول أو الوثوق أو دقة أو صحة محتويات هذه السجلات .على أساس أن هذه السجلات مدرجة و / أو واردة في شكل إلكتروني أو هي مخرجات نظام الكمبيوتر، ويتنازل الزبون عن حقوقه بموجب هذه الوثيقة (إن وجدت) لذلك.

القوة القاهرة

12.1. لن يكون البنك مسئولاً تحت أي ظرف من الظروف عن أي خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة عرضية كانت أو تبعية، أو خسارة إيرادات أو إستثمار أو إنتاج أو سمعة تجارية أو أرباح أو إضطرابات في سير العمال أو أي خسارة أخرى مهما كان طابعها أو طبيعتها وسواء تم تكبدها أو عانى منها الزبون أو أي شخص آخر، وتعزى إلى التأخير أو إلى عدم توفر الخدمة أو قصورها لأسباب تشمل– دون حصر -الفواجع الطبيعية والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية الأخرى والإضطرابات المدنية والإجراءات الحكومية والقيود القانونية والفشل في شبكة الإتصالات أو شبكة الإنترنت أو الخطأ في البرامج أو أجهزة الكمبيوتر أو أي سبب آخر خارج عن تحكم وإرادة البنك.

التنازل والإحالة

13.1. أن الخدمة الموفرة هي شخصية بالنسبة للزبون وغير قابلة للتحويل لأي طرف ثالث تحت أي ظرف من الظروف وسيتم إستخدام الخدمة فقط من قبل المستخدمون المفوضين وفقاً للمتطلبات المحددة في نماذج طلب الخدمة وما يقرره البنك من شروط للموافقة عليها.

13.2. يجوز للبنك في أي وقت تفويض مندوب أو إحلال أي حقوق أو التزامات بموجب هذا الاتفاق إلى أي طرف ثالث، وتعيين وكلاء طرف ثالث أو إحلال مقاولين لتوفير كل أو جزء من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

تعديل الشروط والأحكام الخاصة بظفار الإسلامي

14.1. يحق للبنك وفق تقديره التام إجراء تعديل أو إضافة على الشروط والأحكام الواردة في هذه الإتفاقية في أي وقت، وذلك بعد إخطار يوجه للزبون بذلك التعديل، ويستثنى من الإشعار التعديل الذي يطرأ على الربح وأسعار الصرف و/أو التغييرات الأخرى التي تخضع لتقلبات السوق.

14.2. أي معدل صرف أو معدل ربح أو معدل تعامل أو أسعار أو معلومات أخرى وكذلك كافة ما يضعه البنك من وقت لآخر على موقع/مواقع شبكة الإنترنت من ردود على استفسارات أو معلومات مرسلة تعتبر للعلم فقط .ولا تفسر بأنها ملزمة للبنك على الإطلاق .أي معدل، أو سعر، أو معلومات يقدمها البنك لغرض المعاملة ذات الصلة تعتبر ملزمة على المستخدم بعد تأكيد قبوله لها بغض النظر عن أي تصريحات مختلفة أذاعها البنك عن تلك المعدلات أو الأسعار أو المعلومات.

14.3. يجوز للبنك إدخال خدمات جديدة في إطار الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من وقت لآخر .وسيتم إبلاغ الزبون عن وجود تلك الخدمات الجديدة وسيتم إبلاغ الزبون بالشروط والأحكام المطبقة على تلك الخدمات المصرفية الجديدة .إن إستخدام الزبون لتلك الخدمات يعتبر قبولاً منه بالتقيد وبالإلتزام بما يقرر البنك تطبيقه عليها.

الاشعارات

15.1. تكتسب الإشعارات المتبادلة قوتها القانونية بموجب شروط وأحكام هذه الإتفاقية إذا تم إرسالها بأي من الطرق التالية:
15.1.1. إلكترونياً برسالة ترسل إلى صندوق البريد الإلكتروني لأي طرف وفق ما تم تحديده كعنوان في هذه الإتفاقية؛ أو
15.1.2. خطاب يسلم باليد أو عبر البريد العادي على آخر عنوان يحدده الزبون، وفيما يتعلق بالبنك يتم إرساله إلى العنوان المذكور أعلاه.

15.2. يجوز للبنك أيضاً نشر الإشعارات ذات الطبيعة العامة المنطبقة على كافة الزبائن بموقعه على شبكة الإنترنت وسيكون لتلك الإشعارات نفس الأثر كما لو أن الإشعار قد منح بشكل منفرد لكل زبون.

قابلية التجزئة

16.1. أي حكم من الأحكام المذكورة في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال منفصل عن بقية الأحكام الأخرى وقابل للتجزئة، وإذا أصبح أي حكم أو أكثر من هذه الأحكام غير قانوني، أو غير نافذ، أو غير ساري، أو غير قابل للتنفيذ في أي وقت من الأوقات في أي جانب بموجب قوانين أي إختصاص؛ فإن قانونية أونفاذ أو قابلية تنفيذ الأحكام الأخرى لن تتأثر بذلك وستظل بقية تلك الأحكام قانونية، وسارية، ونافذة، أو قابلة للتنفيذ.

القانون المطبق

17.1. تخضع شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لقوانين سلطنة عمان بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسوف يتم تفسيرها وفقا لذلك .وفي حالة النزاع أو الخلاف فيما يتعلق بهذه الشروط، يكون للمحاكم العمانية صلاحية التفسير وفقاً للقوانين المطبقة في سلطنة عمان.

-----*****-----